Document: EB 2016/118/R.29
Agenda: 14(d)
Date: 11 August 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مقترح للوصول إلى مرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني لأغراض التجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Michel Mordasini
نائب رئيس الصندوق
والرئيس المؤقت لدائرة الخدمات المالية
رقم الهاتف: 2518 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.mordasini@ifad.org

Domenico Nardelli
مدير الخزانة
شعبة خدمات الخزانة
رقم الهاتف: 2251 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.nardelli@ifad.org

Sylvie Martin
القائمة بأعمال
مكتب المستشار العام
رقم الهاتف: 2474 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.martin@ifad.org

Luis Jimenez-McInnis
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2705 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21–22 سبتمبر/أيلول 2016

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى منح موافقته على وصول الصندوق إلى ما تبقى من أموال وقدرها 100 مليون يورو بموجب الاتفاقية الإطارية الحالية مع مصرف التنمية الألماني، واستخدام هذه الأموال لإيصال البرنامج المستهدف للقروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 3.2 مليار دولار أمريكي. كذلك فإن المجلس التنفيذي مدعو أيضا للموافقة على دخول الصندوق في اتفاقيات قروض إفرادية كما هو متوقّع في هذه الوثيقة.

مقترح للوصول إلى مرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني لأغراض التجديد العاشر لموارد الصندوق

أولا- موجز تنفيذي

1- في دورته الثانية عشرة بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2014، وافق المجلس التنفيذي على التوصية المدرجة في الوثيقة بعنوان "الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني لتقديم قروض إفرادية للصندوق"[1] (الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني)، وعلى أن "تدخل إدارة الصندوق في اتفاقية إطارية مع مصرف التنمية الألماني لتقديم قروض إفرادية للصندوق بقيمة إجمالية تصل إلى 400 مليون يورو." كذلك فقد وافق المجلس التنفيذي أيضا على إبرام الإدارة لاتفاقيات القروض الإفرادية المتوخاة، بموجب تلك الاتفاقية الإطارية، على أن يكون ذلك مشروطا بالاستدامة المالية لكل قرض من تلك القروض، على النحو المحدد في هذه الوثيقة."

2- وكما أشير إليه في الفقرة 4 من الوثيقة المذكورة أعلاه، فإن المقصود من قرض مصرف التنمية الألماني هو "الاستجابة للطلب من الدول الأعضاء المقترضة خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق عن طريق توفير التمويل اللازم للوفاء بهدف تحقيق برنامج قروض ومنح قدره 3 مليارات دولار أمريكي".

3- وقد انتهت فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق ببرنامج للقروض والمنح قدره 3.1 مليار دولار أمريكي. وللوصول إلى ذلك البرنامج، حصل الصندوق على مبلغ إجمالي قدره 300 مليون يورو بموجب الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني. ولا ترتبط الاتفاقية الإطارية بأي تجديد محدد من تجديدات موارد الصندوق، مما يسمح للصندوق بالوصول إلى المبلغ المتبقي وقدره 100 مليون يورو حتى عام 2018.

4- تطلب هذه الوثيقة من المجلس التنفيذي منح موافقته على وصول الصندوق إلى ما تبقى من المبلغ وقدره 100 مليون يورو بموجب الاتفاقية الإطارية الحالية مع مصرف التنمية الألماني، واستخدام هذه الأموال لإيصال البرنامج المستهدف للقروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق وقدره 3.2 مليار دولار أمريكي. وسوف تتم إعادة إقراض هذه الأموال للدول الأعضاء المقترضة بشروط عادية.

[1] EB 2014/112/R.14 و EB 2014/112/R.14/Add.1

ثانيا– الخلفية

5- خلال فترة التجديد التاسع للموارد، دخل الصندوق في اتفاقية إطارية مع مصرف التنمية الألماني حيث تمت المفاوضة على قرض قدره 400 مليون يورو. وكان من المفترض لهذه الأموال المقترضة أن تُستخدم لإيصال برنامج القروض والمنح لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق وقدره 3 مليارات دولار أمريكي. علما أن الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني بحدّ ذاتها لا ترتبط بأي تجديد محدد من تجديدات موارد الصندوق وقد تم توقيع أول اتفاقية إطارية مع مصرف التنمية الألماني وأول اتفاقية قرض إفرادي بتاريخ 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

6- وافق المجلس التنفيذي في أعقاب ذلك على إطار الاقتراض السيادي الذي يسمح: بالاقتراض من الدول السيادية ومن المؤسسات التي تدعمها دول سيادية[2] لتوجيه جميع اقتراضاته السيادية المستقبلية. وبالتالي، فإن اتفاقية الإقراض السيادي لا تنطبق على الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني وبما يتعلق بها من اتفاقيات القروض الإفرادية. ومع ذلك، تظهر الإسقاطات المالية الحالية أن الاقتراض بموجب الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني يحترم جميع الشروط والأحكام الواردة في إطار الاقتراض السيادي، كما يرد تفسيره أدناه.

7- خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، وصل الصندوق إلى مبلغ إجمالي تراكمي قدره 300 مليون يورو بموجب مرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني من خلال اتفاقيتين لقرضين إفراديين. وبدأ الصرف من القرض الثاني من هذين القرضين في ديسمبر/كانون الأول 2015، وسيستكمل بحلول يونيو/حزيران 2017. ونتيجة لذلك، مازال هنالك مبلغ 100 مليون يورو متاح، بموجب الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني.

ثالثا– مساهمة ألمانيا في التجديد العاشر لموارد الصندوق

8- مصرف التنمية الألماني هو مصرف إنمائي تمتلكه جمهورية ألمانيا. وكانت مساهمات ألمانيا للصندوق بموجب آخر دورتين من دورات تجديد الموارد على النحو التالي:

(1) التجديد التاسع للموارد: 000 389 52 يورو كمساهمة أصلية.

(2) التجديد العاشر للموارد: 754 220 52 كمساهمة أصلية؛ و246 168 يورو للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون؛ و000 000 13 كمساهمة تكميلية غير مقيدة لتعميم تغير المناخ.

رابعا– مقترح للوصول إلى الأموال المتبقية بموجب مرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني

9- تقترح إدارة الصندوق توقيع اتفاقية قرض إفرادية بالمبلغ المتبقي وقدره 100 مليون يورو للمساهمة في إيصال برنامج للقروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وترد تفاصيل هذا المقترح أدناه.

[2] EB 2015/114/R.17

ألف – تحليل المقترح

10- فيما يتعلق بالخصائص الأساسية سيكون الاقتراض بموجب هذه اتفاقية القرض الإفرادية الجديدة مشابها لما ورد في الاتفاقيتين الإفراديتين السابقتين:

العملة المعينة للقرض: اليورو

أجل السداد: عشرون سنة

فترة السماح: خمس سنوات

سعر الفائدة: ستة أشهر بين مصارف منطقة اليورو (Euribor) + هامش

ويمكن صرف اتفاقية القرض الإفرادية هذه للصندوق على قسط واحد أو أكثر، كما يقرره الطرفان.

باء– استخدام الأموال المقترضة

11- سيتم اقتراض الأموال بالشروط التي تتواءم مع ما ورد من شروط اتفاقيتي القرضين الإفراديتين السابقتين، وبالتالي يمكن استخدامها لتمويل قروض بشروط عادية . واستنادا إلى برنامج للقروض والمنح يبلغ في حده الأدنى 3.2 مليار دولار أمريكي، وآخر اسقاطات دائرة إدارة البرامج، هنالك طلب واضح على القروض العادية بما يكفي لاستيعاب هذا المبلغ المقترض. ولن تتأثر المخصصات كما يحددها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق بهذا الاقتراض.

12- وبما يتماشى مع الفقرة 16 من وثيقة إطار الاقتراض السيادي، فإن الأموال المقترضة سوف تستخدم "بما يتماشى مع سياسات ومعايير التمويل في الصندوق". مما يعني أن هذه الأموال المقترضة سوف يعاد إقراضها بسعر الفائدة الحالي على القروض العادية للصندوق ولا يتصوّر أي تغيير في تغيير سعر الفائدة نتيجة لمصدر التمويل المختلف.

13- واستنادا إلى هامش يطبق على القرض، والإسقاطات الحالية لعائد الاستثمار والتدفقات العائدة التي تولدها الأموال، يظهر النموذج بأن القرض مستدام بحد ذاته، بما يتماشى مع مبدأ "الاستدامة المالية بمعزل عن القروض الأخرى"، كما هو مطلوب في وثيقة إطار الاقتراض السيادي (الفقرة 14)، ويتم توضيح المبدأ في الشكل البياني في الملحق الأول. إذ يمثل هذا الشكل التدفقات النقدية للمرفق بمعزل عن غيره (التدفقات النقدية، والتدفقات النقدية الخارجة، وصافي التدفقات علاوة على السيولة في نهاية العام). وعلى أساس التعريف الوارد في وثيقة إطار الاقتراض السيادي (الفقرة 14)، يتوجب أن تكون إسقاطات التدفقات النقدية على الصورة التي "تكفل ألا يكون رصيد التدفقات النقدية سالبا في أي فترة من الاقتراض أو إعادة الإقراض أيهما أبعد."

14- وبما أن الأموال المقترضة سوف تستخدم لتمويل مستوى من برنامج القروض والمنح المحدد كمخرج من مخرجات مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإن إسقاطات التدفقات النقدية لا تتضمن تكاليف إدارية إضافية.

جيم- النسب المالية

15- أما الأحكام المالية التي يجب احترامها كي يدخل الصندوق في اتفاقية اقتراض، فهي محددة في المقطع خامسا والملحق الثاني من وثيقة إطار الاقتراض السيادي. ولن يخرق اقتراض مبلغ 100 مليون يورو الإضافية خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق أيا من هذه الأحكام كما هو وارد أدناه.

16- بعد إضافة مبلغ 100 مليون يورو المقترض إلى ميزانية الصندوق، يتوقع أن يرتفع أعلى معدل لنسبة الدين إلى الموجودات من 3.7 بالمائة إلى 5 بالمائة، وهو أقل بصورة مريحة من الحد الأعلى وقدره 35 بالمائة كما هو وارد في وثيقة إطار الاقتراض السيادي.

17- أما المستوى الأدنى من نسبة السيولة فتشير الإسقاطات إلى أنها ستزداد بنسبة 7.1 بالمائة إلى 7.5 بالمائة خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وذلك بسبب الزيادة في السيولة المتأتية من الاقتراض الجديد. وتبقى هذه النسبة أعلى من العتبة الدنيا التي وضعها إطار الاقتراض السيادي والبالغة 5 بالمائة.

18- أما نسبة تغطية خدمة الدين فيتوقع لها أن تزداد من 6 إلى 7.1 بالمائة بحيث تبقى وبصورة مريحة أقل من العتبة التي وضعها إطار الاقتراض السيادي والبالغة 50 بالمائة.

دال- تقييم المخاطر

19- يعتبر خطر العملة، الخطر الرئيسي الذي يمكن أن يتعرض له الصندوق في حال تمت إعادة الإقراض بعملة غير عملة اليورو. وكما هو وارد في وثيقة إطار الاقتراض السيادي (المقطع سابعا، الفقرة 28)، فسوف يقوم الصندوق بتفادي هذا الخطر من خلال ضمان أن تكون الأموال المعاد إقراضها بنفس عملة القرض، أي باليورو.

20- وكما هو وارد في وثيقة إطار الاقتراض السيادي، فإن الصندوق بصدد بناء القدرات والحصول على الاتفاقيات القانونية الضرورية وضمان وجود الخطوات التشغيلية والعملية وذلك للدخول في أدوات مالية مشتقة عبر العملات للتحوط من مخاطر العملة. وسيمكن ذلك الصندوق في المستقبل من إعادة إقراض الأموال بعملات مختلفة، مع بقائه محميا من تذبذب أسعار صرف العملات. وأما تكاليف معاملات التحوط هذه، فسيتم إدراجها في الإسقاطات لضمان أن يتم على الدوام احترام شرط الاستدامة الذاتية.

21- ويمكن التخفيف من مخاطر شروط الإقراض وأسعار الفائدة والسيولة كما هي واردة في المقطع ثامنا من وثيقة إطار الاقتراض السيادي. وأما إسقاطات التدفقات النقدية فقد تم تحديثها بآخر البيانات الفعلية لعام 2015 وتم التثبت من الافتراضات مع جميع الدوائر المعنية لضمان احترام الشرط الأساسي المتمثل في الاستدامة الذاتية للاقتراض بمعزل عن غيره.

هاء- إدارة الأموال المقترضة

22- كما هو وارد في التقرير الخاص بمرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني، الذي عرض على المجلس التنفيذي في دورته السادسة عشرة بعد المائة،3 وبهدف الإبقاء على الشفافية وبالنظر للمستوى المستهدف المختلف للعائد من الأموال المقترضة، فقد أوجدت إدارة الصندوق حافظة استثمار جديدة وهي حافظة الأصول والخصوم. وهذه الحافظة مكرسة لإدارة الأموال المقترضة والتي تتبع استراتيجية التقييم على أساس السعر السائد في الأسواق. وستبقى الأموال باليورو وذلك في محاولة لتجنب مخاطر العملة بانتظار الصروفات. وسيتم إدراج مبلغ 100 مليون يورو الإضافي في حافظة الأصول والخصوم.

[3] EB2015/116/R.24

إسقاطات التدفقات النقدية لمرفق مصرف التنمية الألماني

اقتراض وإعادة إقراض 400 مليون يورو